

وهو من لاسد وحته له عما اكره عليه الا بالصرح
على ما اكره به يمنع تطبيقه بالكره عليه او ينقضه
على الصحيح لعدم قدرته على امتثال ذلك فان
الفعل للاكراه لا يوجب الامتناع به ولا يمكن الاثبات
معه بتقيضه ولو كان مكرها **على التمثل** لم يفت
فانه يمنع تطبيقه حالة التمثل للاكراه بتركه لعدم
قدرته عليه **وانتم القائل** الذي هو جرح عليه **لا يثارة**
نفسه باليقا على مظايفه الذي حيزه بينه ما المكره
بقوله اقتضاه هذا والاقتضاء فيما تم بالمثل من جهة
الايثار دون الاكراه وقيل يجوز تخفيف المكره بما
اكره عليه او ينقضه لعدم قدرته على امتثال ذلك
بان ياتي بالمكره عليه له اى الشرع كمن اكره على اداء
الزكاة فنوا عند اخذها منه او بتقيضه صاحبها
على ما اكره به وان لم يطفه الشارع الصبر عليه كمن
اكره على شرب الخمر فامتنع منه صابرا على العقوبة
والقول الاول للمعتزلة والثاني للشافعية ورجع
اليه المصنف اخل ومن توجيهها يعلم انه لا خلاف

بين

بين الغويين وان التفتيح مع الاول فليتامل **خلافا**
للمعتزلة ويتعلق الامر بالمعدوم **اخلاقا** محليا
بمعنى انه اذا وجد بشر وطه التكليف يكون مأمورا بذلك
الامر النفسى الا ان لا تعلقا تمييزيا بان يكون حالة
عدمه مأمورا **خلافا للمعتزلة** في نفيهم التعلق العنوي
ايضا لنفيهم الظلم النفسى والنهى وتبذره كالامر
وسياق تنويج الكلام في الاذن على الاصح الى الامر
وتبذره فان اقتضى الخطاب اى طلب كلام الله
النفسى **الفعل** من المكلف لشي **اقتضا جازما**
بان لم يجوز تركه **فاجاب** اى فهدى الخطاب بيهما اجابا
او اقتضا غير جازم بان جوز تركه **فرد** **او اقتضى**
الترك لشي **اقتضا جازما** بان لم يجوز فعله **فجهد**
او اقتضا غير جازم بنهى **مخصوص** بالشي كالنهي
في حديث الصحيحين اذا دخل احدكم المسجد فلا
يجلس حتى يصلى ركعتين وفي حديث ابن ماجه
وغيره لا تصلوا في اعطاب الايبل فانها خلقت من
الشي **طين فكرهته** اى فالخطاب امد لول عليه